

سام: الأزمات الاقتصادية وتدهور الأوضاع الإنسانية أولى تحديات الحكومة اليمنية الجديدة

مقدمة

تابعت منظمة "سام" إعلان الرئاسة اليمنية تشكيل حكومة جديدة تضم شخصيات من "المجلس الانتقالي الجنوبي" في إطار اتفاق لإنهاء نزاع بين الجيش التابع للحكومة المعترف بها دولياً وقوات تابعة لـ"المجلس الانتقالي". وأشارت "سام" إلى أن البيان الصادر عن مكتب الرئيس "هادي" أظهر بأن التشكيل الجديد أعاد تكليف معين عبد الملك برئاسة الوزراء وتشمل الحكومة الجديدة التي تضم 24 وزيراً بالإضافة إلى رئيسها، مع الإشارة إلى أن الرئيس "هادي" احتفظ بأقرب حلفائه في الحقب الوزارية الرئيسية وهي الدفاع والداخلية والخارجية والمالية.

تحاول "سام" في تقريرها تسليط الضوء على مجموعة العوامل المترابطة التي كانت السبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية ومنها ممارسات الحوثي المتعددة، إضافة لدور التحالف العربي الذي كان له التأثير على عدة محاور أولها في لانتهاكات التي قامت بها -ولاتزال- قوات التحالف بحق المدنيين سواء على المستوى المعيشي أو الإنساني أو حتى الاقتصادي المتمثل بالسيطرة على الموانئ والمطارات وحرمان اليمنيين وإقتصادهم من العوائد المالية. إضافة لتسليط الضوء على دور الحكومة اليمنية السلبية التأثير الأبرز في عدم الإستفادة من مقدرات الإقتصاد اليمني حيث كانت الحكومة اليمنية السابقة تقف موقف المتفرج وحتى المتواطئ مع المتنفذين والسياسيين الذين قاموا بسرقة موارد وأموال اليمن بدلاً من محاسبتهم وإتخاذ إجراءات حقيقية تنهض بالإقتصادي اليمني وتحمي عملته الوطنية.

تؤكد "سام" أن ما يمر به اليمن -حالياً- من أزمة إقتصادية خانقة وارتفاع لمستوى معاناة الأفراد هي أولى التحديات والأولويات التي يجب على الحكومة الجديدة مراعاتها في جدول أعمالها، مشيرةً إلى أن اليمن أضحى على جرف انهيار اقتصادي شامل سيطل كافة مناحي الحياة في حال لم يتم تدارك الأمر عاجلاً. داعية الحكومة الجديدة إتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها حماية الإقتصاد اليمني من الإنهيار ووضع خطط مدروسة للبدء في عملية الإصلاح الإقتصادي والسياسي.

واكدت سام ان الوضع الحالي يقتضي تحرك جاعل وسريع , في ظل تحذيرات دولية من مجاعة محققة , وتوسع دائرة الفقر , وعجز الاسر عن توفير متطلبات الحياة الامية في حدها الأدنى , مع ارتفاع الاسر بصورة جنونية ., مما يجعل الحكومة امام تحدي توفير متطلبات الحقوق الاقتصادية المحمية بالمعاهدات

والاتفاقيات الدولية والإقليمية , كالحق في التعليم، والحق في السكن، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الرعاية الصحية، وحقوق الضحايا، والحق في العلوم والثقافة

واختتمت "سام" تقريرها بمجموعة من الإجراءات التي توصي الحكومة اليمنية الجديدة اتباعها والتي ستعمل على إعادة الاستقرار الإقتصادي لليمن من خلال تدعيم موارد اليمن المالية وضبط نفقاتها والتي سيكون لها الأثر البالغ في نهضة شاملة يستفيد منها جميع المواطنين على كافة المستويات.

أسباب الأزمة "جماعة الحوثي أولاً"

أسندت "سام" تدني الوضع الإقتصادي إلى عدة عوامل أهمها: نهب "جماعة الحوثي" الإحتياطي النقدي لليمن من العملة الصعبة والذي كان يساوي خمسة مليار دولار، إضافة لإستيلائها على إيرادات مؤسسات الدولة وتعطيل عمل البنوك والإتجاه للسوق السوداء والصرافين التابعين لهم ليتمكنوا من تنفيذ عمليات غسل الاموال ونقلها دون قيود. إضافة لإستمرار الحوثي -طوال سنوات الحرب- تحصيل إيرادات الدولة المتمثلة في الضرائب والجمارك والرسوم والتي تصل إلى أكثر من 34% من إجمالي حجم الإيرادات حسب أرقام الموازنة العامة للدولة للعام 2014¹. إضافة لتخلي "جماعة الحوثي" عن مسؤولياتها كسلطة إنقلاب بدفع رواتب الموظفين الموجودين في مناطق سيطرتها ولا بتقديم أي خدمات لهم.

وأضافت "سام" إلى أن الفارق في قيمة العملة القديمة والعملة الجديدة والذي تجاوز 50%² كان له التأثير الأكبر في تعميق الأزمة الإقتصادية في البلاد حيث كانت جماعة الحوثي تتذرع بذلك الفارق لنهب أموال اليمنيين بحجة إختلاف العملاتين، على الرغم من أن المبالغ التي تحول من مناطق الحوثي إلى مناطق الشرعية لا ينطبق عليها سعر الصرف الحوثي، مع الأخذ بعين الإعتبار أن أسعار السلع والبضائع في مناطق الحوثي مستمرة في الزيادة . الأمر الذي يجعل من استقرار سعر الريال أمام العملات الصعبة ليس أكثر من استقرار شكلي ووهمي يستخدمه الحوثيون فقط للأستيلاء على فوارق سعر الصرف من المبالغ بالعملة الصعبة التي يحولها المغتربون إلى ذويهم في مناطق الحوثي.

ثانياً: الدور السلبي للحكومة اليمنية

وأشارت "سام" إلى أن الموقف السلبي للحكومة الشرعية التي تقف موقف المتفرج أو المتواطئ مع ميليشيا الحوثي عمق من الأزمة الراهنة حيث كان بإمكان تلك الحكومة إلغاء العملة القديمة وإجبار الحوثي تسليم ما لديه من عملة قديمة إما عبر استبدالها في البنك المركزي أو عبر إجباره الدفع مقابل الغاز المنزلي الذي يشحن إلى مناطقه يوميا من مأرب، أو حتى عبر الدفع بالعملة القديمة مقابل ما يحصل عليه تجار الحوثي من إعمادات مستندية خاصة باستيراد المشتقات النفطية.

وبينت "سام" بأن الحكومة لم تعمل على رفع إنتاجها من النفط الخام والذي يشكل الجزء الأكبر من إيرادات اليمن³. حيث لم تتمكن تلك الحكومة وبعد- خمس سنوات - من تحرير مناطق إنتاج وتصدير النفط من استعادة

¹ <https://bit.ly/3ndMJmP>

² <https://bit.ly/3qP9ZKd>

³ <https://bit.ly/3ndMJmP>

أكثر من ثلث ما كانت تنتجه اليمن في 2014م، الذي كان يُقدر بحوالي 140 – 150 ألف برميل يوميا⁴. بينما الانتاج الحالي لا يتجاوز 50-60 ألف برميل من النفط الخام حسب آخر تقديرات كما أن إيرادات تصدير النفط لا تصل إلى البنك المركزي اليمني ، بل إلى حساب خاص في البنك الاهلي السعودي يتحكم به الرئيس هادي لتغطية نفقاته الشخصية ودفع رواتب بالدولار للمئات من المسؤولين المتواجدين خارج البلاد دونما مهام حقيقية. الأمر الذي أدى إلى عدم توفير سيولة كافية من النقد الاجنبي لإرساله إلى السوق اليمني لمواجهة الطلب المتزايد . إضافة لعدم قيام الحكومة اليمنية إتخاذ أي قرار جاد ضد تعطيل استئناف تصدير الغاز الطبيعي المسال والذي من المفترض أن يدر على اليمن ما لا يقل عن مليار دولار سنوياً كان بإمكانها أن تكون لها بالغ التأثير في حماية الريال اليمني من الإنهيار⁵.

كما لم تتمكن الحكومة اليمنية من ضبط ما حصلت عليه من سيولة متمثلة بالوديعة السعودية المقدرة بإثنين مليار دولار و التي تم إتمادها في مارس 2018⁶ ، واستنفذت الوديعة في استيراد مشتقات نفطية لصالح تجار الحوئي واستخدامها في تغطية بعض النفقات الخاصة بالحكومة بخلاف التلاعب في اسعار الصرف والتربح منها لصالح مسؤولين في البنك المركزي اليمني. والنتيجة هو نفاذ الوديعة السعودية وبقاءها كإلتزام على اليمن مع فوائدها وفشلها في إنقاذ الريال اليمني من الإنهيار.

إضافة لعجز الحكومة في ضبط عمليات استيراد المشتقات النفطية و استئناف العمل في مصافي عدن وتشغيل المحطة الغازية بمأرب لتوفير المشتقات النفطية للمواطنين والوقوف السلبي بل والمتواطئ مع مصالح المتنفذين المستفيدين من تجارة استيراد المشتقات النفطية الأمر الذي تسبب في نزيف مستمر للعملة الصعبة الشحيحة في البلد وتأثر الريال اليمني تبعاً.

ثالثاً: الدور الأممي

في الوقت الذي لا تزال فيه الأمم المتحدة تدعو وتحذر من المجاعة في اليمن بسبب نقص التمويلات ، وقيامها بتحويل مبالغ مالية فاقت 15 مليار دولار إلا أن تلك المبالغ لم تحد من انتشار المجاعة وتدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن . ويرجع الأمر في ذلك إلى قيام وكالات الأمم المتحدة اقتسام مبالغ المساعدات مع ميليشيا الحوئي، بدلاً من إرسالها إلى البنك المركزي اليمني للإنفاق من خلاله على المشاريع والأنشطة الحيوية، الأمر الذي كان بإمكانه ضخ سيولة كافية إلى السوق المحلي لتغطية الطلب من العملة الصعبة وكان بإمكانه أيضاً

⁴ <https://bit.ly/37XbkpB>

⁵ <https://bit.ly/2KmqufO>

⁶ <https://bit.ly/3noJoRS>

المحافظة على قيمة الريال اليمني. لكن السياسة الأممية-سابقة الذكر- في توزيع وإرسال الأموال كانت سبباً مساعداً في تدهور الأوضاع الاقتصادية وإنهيار العملة المحلية.

رابعاً: التحالف العربي

يظل للتحالف العربي بقيادة السعودية والامارات السبب الأكبر في تدهور وانهيار الاقتصاد اليمن ، والذي يسيطر منذ خمس سنوات على اليمن براً وبحراً وجواً ، ويعرقل إستئناف الطاقة الكاملة لإنتاج و تصدير النفط الخام وإعادة الشركات الاجنبية للعمل في اليمن بالإضافة إلى إحتلال القوات الإماراتية لمنشأة بلحاف ومنع أي جهود لاستئناف تصدير الغاز.

وفي هذا الصدد تشير "سام" إلى قيام قوات التحالف عرقلة حركة الموانئ اليمنية إضافة لوضع شروط تعجيزية لرسو السفن وتفريغ الحاويات ، إذ يشترط التحالف ذهاب السفن إلى جدة للتفتيش أولاً ومن ثم الإتجاه إلى ميناء عدن للتفريغ مما يتسبب في رفع تكاليف الشحن وزيادة المدة التي تستغرقها السفن للسفر إلى جدة والعودة . بخلاف أجور التأمين على الحاويات مما انعكس على تكلفة شحن الحاوية الذي تجاوز 5400 دولار للحاوية 40 قدم التي تشحن من شرق آسيا مثلاً ، بينما نفس الحاوية لا تكلف أكثر من 1800 دولار لو تم شحنها إلى ميناء صلالة العماني. الأمر الذي يعطل العمل في ميناء عدن وبقية الموانئ ضد مصالح اليمن وتحجيماً لإيراداته التي من المفترض أن تتجاوز مليارات الدولارات لو وصل العمل في ميناء عدن وبقية الموانئ إلى مستويات التشغيل الطبيعية.

وتضيف "سام" بأن قوات التحالف تعتمد نفس سياسة الحصار والتضييق مع المطارات المحتلة مثل مطار الريان والغيظة ومنع تشغيل الرحلات التجارية إليها. هذا بخلاف أن الطيران اليمني لا يستطيع المرور في الأجواء اليمنية إلا بإذن من التحالف. و لا تستطيع الطائرات اليمنية المبيت في اليمن وتضطر تحمل أعباء مالية كبيرة للمبيت والصيانة خارج اليمن مما يعيق إمكانية تقديم خدمات جيدة أو حتى الحفاظ على الأصول الموجودة⁷.

وذكرت "سام" بأن التحالف العربي ضخ المليارات من الدولارات على شكل مساعدات عبر منظمات الأمم المتحدة التي وصلها أكثر من 15 مليار دولار ضمن ما يسمى بخطة الاستجابة⁸، لكن هذه المساعدات

⁷ https://akhbaralyom-ye.net/news_details.php?sid=127238

⁸ <https://fts.unocha.org/>

إقتسمتها المنظمات الأممية كنفقات تشغيل ورواتب خيالية لموظفيها مع ميليشيا الحوثي ووفرت لهم الدعم ورفد جبهات القتال بالسلال الغذائية والأطعم العسكرية التي سلمتها الامم المتحدة أمام العالم للحوثيين.

وشددت "سام" على أن التحالف يعمل ضمن مخطط واضح لإضعاف اليمن إقتصادياً وإبقاءه ممزقاً وضعيفاً لاشغال اليمنيين بلقمة العيش ليستطيع التحالف تمرير خطته الاستعمارية التي تتعلق بالسيطرة العسكرية على الموقع الجغرافي لليمن وكذلك للحفاظ على المصالح الاقتصادية للسعودية التي تطمح في الحصول على منفذ على بحر العرب لبناء أنبوب لنقل النفط الخام للهروب من التهديدات الايرانية في الخليج العربي. مشيرةً إلى حرص الإمارات على إبقاء الموانئ اليمنية خارج الخدمة خصوصاً ميناء عدن للحفاظ على استمرارية الموانئ الاماراتية التي ستتأثر بشكل مباشر بمجرد تشغيل أي ميناء من الموانئ اليمنية وسيتعرض ميناء دبي خصوصاً لخسائر فادحة في ناتجه المحلي الذي يتجاوز 100 مليار دولار سنوياً⁹.

⁹ <https://bit.ly/2WpKEst>

• الحلول المقترحة

في ضوء تشكيل الحكومة الجديدة ترى "منظمة سام" بأن هناك مجموعة من الإجراءات العاجلة التي يجب اتباعها من قبل الحكومة لمحاولة إنعاش الإقتصاد اليمني ووقف تدهور الأوضاع الإنسانية وحماية الأفراد من خطر المجاعة عبر محورين هما

1. المحور الأول: الإيرادات

الحكومة اليمنية الجديدة مطالبة بإستعادة العمل في ميناء "بلحاف" واستئناف تصدير الغاز الطبيعي المسال المنتج في مأرب و حل المشاكل في القطاع النفطي الذي سبب إنخفاض الانتاج المصدر من النفط نتيجة الفساد والإهمال الذي أصاب الآبار بسبب إنعدام الصيانة . كما أنها مطالبة بالعمل على تشغيل القطاعات المتوقفة مثل قطاع جنة (5) الذي من المفترض أن ينتج منفرداً حوالي 30 ألف برميل يومياً ستشكل فارق في مستوى الإيرادات. إضافة لتأمين جميع الشركات الاجنبية التي كانت تعمل في اليمن قبل 2015 لتعود للإنتاج كما عادت شركة "أو إم في" النمساوية التي تملك الإمارات 25% من أسهمها. والأهم ضمان توريد مبالغ إيرادات النفط إلى البنك المركزي اليمني.

كما أن الحكومة اليمنية الجديدة مطالبة بفرض سيطرتها على الموانئ والمطارات اليمنية ، وإنهاء سيطرة التحالف عليها لتتمكن السفن من القدوم إلى لتفريغ شحناتها دون الحاجة إلى الذهاب إلى جدة لتخفيض تكاليف الشحن إلى موانئ اليمن الأمر الذي سيؤدي إلى رفع إيراداتها التي من الممكن أن تصل لمليارات الدولارات سنوياً. مشيرةً إلى أن الإجراء السابق يجب أن يطبق على المطارات اليمنية المحتلة من قبل التحالف وتحريرها وتشغيلها لخدمة المواطنين وتوريد إيراداتها إلى خزينة الدولة بدلاً عن استغلالها كسجون ومقرات لقوات التحالف.

يقع على عاتق الحكومة العمل جاهداً من أجل توريد مبالغ المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى البنك المركزي اليمني، بحيث يتم المصارفه عبر البنك ومن ثم الانفاق على المشاريع والأنشطة بالريال اليمني. حيث سيؤدي هذا الإجراء من تمكين البنك المركزي الاستفادة من السيولة بالعملة الصعبة لتدعيم سعر الريال اليمني ومواجهة الطلب لشراء الغذاء وبقية المواد من الخارج. إضافة للتنسيق مع المنظمات الأممية لشراء المواد الغذائية من السوق المحلي لتنشيط الحركة التجارية والاقتصاد عموماً الأمر الذي سينتج عنه تنشيط لحركة خلق الوظائف والأعمال الحرة .

2. المحور الثاني: النفقات

لا يقل أهمية ضبط النفقات عن رفع الإيرادات لحل مشكلة الاقتصاد اليمني وانهيار الريال، لذلك فإن أهم إجراء يجب أن تبدأ به الحكومة هو إعادة تشغيل مصافي عدن التي عطل عملها عمداً لصالح متنفذين يستفيدون من الاستمرار في استيراد المشتقات النفطية . الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل تكلفة ما تصرفه الدولة للحصول على المشتقات بالعملة الصعبة . كما ستؤدي تلك الإجراءات إلى تغطية احتياجات السوق المحلي من مشتقات بداية من السولار وحتى وقود الطائرات. الأمر الذي سيوفر على الخطوط اليمنية تكلفة تموين طائراتها خارج اليمن وتحمل الوزن الزائد للوقود . مع الإشارة إلى أن الدفع لتمويل الطائرات سيكون بالعملة المحلية ويجب الشركات الوطنية إنفاق العملة الصعبة خارج اليمن لشراء الوقود.

كما يقع على عاتق الحكومة الجديدة التوقف عن دفع رواتب المسؤولين في الخارج بالعملة الصعبة وتطبيق الكادر الوظيفي للحكومة اليمنية بحيث يتقاضوا رواتبهم بالعملة المحلية، إضافة لتقليص التمثيل الدبلوماسي وإغلاق كل السفارات في الدول التي لا يوجد بها رعايا يمنيين أو حتى علاقات مع تلك الدول. من أجل توفير المبالغ المهذرة في الأماكن التي تستحق ذلك.

كما أن الحكومة مطالبة إصدار قرار إلغاء العملة القديمة لإنهاء شرعيتها وإعطاء فرصة زمنية للناس لاستبدالها في البنوك ، الأمر الذي سيؤدي إلى إنهاء الانقسام النقدي الذي يستفيد منه الحوثيون وسيقلل من حجم السيولة الموجودة في السوق من الريال اليمني. كما تستطيع الحكومة سحب ما لدى الحوثيين من عملة قديمة عبر إجبارهم الدفع بالعملة القديمة لشراء الغاز المنزلي من مآرب.

يقع على عاتق الحكومة أيضاً ضمان إتمام جميع العمليات المالية سواء المتعلقة بالإيرادات أو النفقات وفقاً لموازنة نقدية تتناسب مع ظروف الحرب التي يمر بها اليمن ، والالتزام بتطبيقها وفقاً للقواعد واللوائح المالية للحكومة اليمنية والحرص على تفعيل التداول البنكي في دفع الرواتب أو المستحقات والتحويل مباشرة إلى حسابات الموظفين أو الجنود في البنوك من أجل الحفاظ على القيمة النقدية للعملة وضمان استقرارها.